

الفكر السياسي و مشكلة التخلف عند محمد عزيز الحبابي

أ/ بن ازواو عمر

جامعة الجزائر

الكلمات الافتتاحية :

الفكر السياسي ، المشكلة السياسية ، الانحطاط ، التخلف ، حقوق الإنسان ، رجال السلطة ، الترقية الإنسانية، ازدهار الإنسان ، الاستقرار ، السلم ، ازدهار الاقتصاد ، المسؤولين السياسيين ، المصلحة العامة ، نظرية سياسية المجتمع العربي الإسلامي ، الحرية ، الاستقلال الذاتي ، النظام السياسي ، التقدم ، النهضة ، ترقية القيم الإنسانية، الحياة السياسية ، الجهاز السياسي ، النمو ، الاضطراب ، التوتر ، العلاقة ، الفرد ، الجماعة ، الأمة ، المشروع الحضاري ، العالم العربي الإسلامي، التشخصن ، الدستور ، الدكتاتورية ، الاستبداد السياسي ، الحقوق ، الواقع العربي الإسلامي ، الواجبات ، الوعي ، الخليفة ، الشورى ، الكتاب ، السنة ، الطاعة ، الأصول السياسية ، المبادئ الأخلاقية ، التغيير الاجتماعي ، الظلم ، المشروعية ، الشمولية الزمانية و المكانية ، المراقبة ، الالتزام السياسي ، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، السلطان ، الحاكم، الشريعة ، الحكم المطلق ، السلطة الروحية ، السلطة الزمانية ، الدين، العلمانية ، الواقع السياسي ، الديمقراطية ، الليبرالية ، الدستور .

المخلص :

يتناول هذا البحث مضمون الفكر السياسي و علاقته بقضية مركزية و مهمة للغاية اعني قضية الحضارة و التقدم ليس بصفة عامة و لكن لدى و احد من أهم مفكري المغرب العربي المعاصرين و هو المفكر و الفيلسوف محمد عزيز الحبابي (1923- 1993) صاحب الفلسفة الشخصانية الإسلامية . فتخلف البلاد العربية الإسلامية يعود بالدرجة الأولى إلى المشكلة السياسية ، و من هنا جاء اعتقاد هذا المفكر أن التفكير بجدية في هذه المشكلة ، و محاولة حلها حتما و بلا شك سيعيد ضبط بوصلة هذه البلاد نحو الطريق الصحيح أي نحو طريق التقدم و النهوض و الرخاء . و في هذا السياق اختار الحبابي لنفسه أن يبدأ بتناول العديد من المفاهيم المحورية التي تشكل جوهر الفكر و الحياة السياسيين ، كمفهوم السياسة ومدى أهميتها على الرغم مما قيل و يقال عنها من حيث سلبياتها ، فهي بمثابة العقل المنظم الذي لا يستطيع أي فرد أو أية جماعة إنسانية أن يستغنيا عنه. لأنها على حد تعبير المعلم الأول هي فن تدبير المنزل ، و على هذا الأساس كان لابد في نظر الحبابي من إعادة النظر فيها باعتبارها الماكنة الأولى التي تحرك كيان الدولة و الأمة على حد سواء نحو إعادة هيكلة و تنظيم شؤونهما .

و إذا كان الحبابي يؤكد على ضرورة حضور الفعل السياسي في كيان الدولة فإنه في ذات الوقت يدعو إلى الدفاع عن أحد أهم خصائص الحياة السياسية في جانبيها النظري و العملي . و نقصد هنا الحرية و الاستقلال الذاتي ، فلا معنى لهذه الحياة بدون توفر شرط و عنصر الحرية ، و على الدولة أن تكون الراعي الأول لها و أن تحترم كل الأفكار سواء ما صب في صالحه أو ما هو معارض لها . و هو الأمر الذي يجعل منها حياة سياسية تتميز بالمرونة و الخصوبة و الإثراء، فالديمقراطيات الحديثة و المعاصرة لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه لو لم تراعي شرط الحرية و تعدد الأفكار و الأطروحات السياسية في أي سياق كان : اقتصادي ، اجتماعي ، تعليمي ، الخ... .

و انطلاقا من مفهوم كل من السياسة و الحرية و الاستقلال الذاتي و علاقتها بالتقدم فضل الحبابي أن ينتقل إلى قضية جديدة لا تقل شأنًا و أهمية عن المفهومين السابقين - أي السياسة و الحرية - و نقصد هنا علاقة الفرد كإنسان (المواطن) بالدولة و مدى مسؤولية هذه العلاقة إما عن تقدم أو تخلف الأمة ، وفي هذا حاول محمد عزيز الحبابي جاهدا أن يقدم لنا العلاقة النموذجية أو المثالية التي يجب أن تجمع الاثنين . و هذا طبقا للطرح الذي قدمه الإسلام في هذا السياق . وقد دافع عن ذلك بشواهد نقلية و أخرى وضعية ، و لم يتوقف عند هذا الحد بل ذهب إلى ابعده من ذلك عندما اعتبر أن أصل الاضطراب في هذه العلاقة من شأنه أن يعزز التخلف و الانحطاط الحضاري كما هو حاصل الآن عندنا . ليصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن معظم الديمقراطيات الغربية المتقدمة لا تختلف في جوهرها عن الإسلام فكل مبادئ هذه الأخيرة متأصلة في الإسلام منذ زمن بعيد .

العرض:

يمثل الفكر السياسي عند محمد عزيز الحبابي جانبًا مهمًا من جملة تفكيره الفلسفي فالقد لخصه في كتابين من أهم كتبه هما : الأول هو من الحريات إلى التحرر و فيه حاول أن يضبط العديد من المفاهيم التي ترتبط اشد الارتباط بالفكر و الحياة السياسية و في مقدمة ذلك نجد الديمقراطية ، السياسة ، الحرية ، المسؤولية ، الدولة ، الخ ... وغيرها . كما بحث في العلاقة بينها لكونها تشكل الميدان الفعلي و الواقعي على حد سواء الذي يمكن الفرد من تطبيق حرياته و الشعور بها، أما الكتاب الثاني فهو الشخصانية الإسلامية الذي طرح فيه المشكلة السياسية باعتبارها مشكلة ع ربية إسلامية راهنة و أن حل هذه المشكلة يمكن من التحرر و التقدم و تركها يزيد و يضاعف من درجات الانحطاط و التخلف كما هو الحال اليوم .

1 السياسة .

يعتقد محمد عزيز الحبابي أن السياسة هي أحد أهم عوامل تحرر المجتمعات و تقدمها إن لم تكن هي ذات التحرر و التقدم ما يعني أنها تستطيع أن تتجاوز واقع التخلف و الانحطاط الحضاري . و هذا يعود إلى سبب بسيط و مهم في آن واحد و هو أننا لا نستطيع أن نعيش بدون السياسة ، فهذه الأخيرة تغطي على كل حياتنا : السياسة الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، التعليمية الخ ... ، إذن السياسة لا تخلو من أي زمان و مكان << أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ >> (1) و على هذا الأساس كان من اللازم أن تؤخذ هذه الأخيرة بعين الاعتبار - أي السياسة - كبعد من أبعاد التفكير ذلك أن كل تفكير بناء هو تفكير في أحداث العصر الراهنة و محاولة لحل مشاكله ، فمن غير الحكمة إذا كان هنالك فصل بين ما نفكر فيه من جهة و ما نعمل على تطبيقه على ارض الواقع فلا حكمة إذا ما انعزل التفكير عن العمل (2) ، و من هنا فإن معظم النظريات السياسية إذا لم تكن مرشحة للفعل و العمل انقلبت إلى مجرد تفكير طوباوي لا يمت لواقعنا بأي صلة . فالتفكير لا يمكن أن نتصوره منعزلاً عن السياسة، و عليه و جب على كل المفكرين السياسيين أن يلتزموا سياسياً بتجاوز كل القضايا التي لا تمت بصلة للواقع كالماورائيات، التجليات ، الحلول ، و الفناء أي القضايا الصوفية و كذا التفكير التجريدي بحكم ان العقل سيغادر عالمه الأصلي و الأصيل و يفسح المجال للأساطير و الخرافات، فالسياسة إذن بحث واقعي يعبر عن الوعي و الأخلاق و يتضمن في ذات الوقت معطيات عملية و علمية و هي فن التدبير والدفاع عن حقوق الإنسان الفرد و الإنسان الجماعة و معالجة لقضاياها و مشاكله و حل لاهتماماته ومعاناته (3).

و إذا كان الحبابي يعتقد أن هذا هو تعريف السياسة فإنه يرى أن وظيفتها هي محاولة جادة لتغيير الأوضاع الحالية >> أما السياسة نعني وظيفة رجال السلطة فهي قبل كل شيء الحيطة أي مراعاة الممكنات الحالية و اعتبارها بالنسبة للمستقبل << (4) . فالمطلوب منها أن تزيل من طريق الأحداث ما يعوقها عن السير نحو الغاية المثلى و هي الترقية الإنسانية و هذا بتوظيف كل الإمكانيات المتاحة و استغلال كل

الجهود المبذولة في هذا السياق و من هنا يعتقد الحبابي أن السياسة الحقيقية الناجحة هي كل سياسة تقرر جملة من الأفكار في نظام متناسق يقترب من تحقيق الطموحات الطبيعية للشعوب و في مقدمتها ازدهار الإنسان العام .

>> من هنا كانت السياسة قوة تداعي كل أنواع النشاط لدى الإنسان في تأثيره و انفعاله وكان لزاما عليها أن تركز على ثقافة متينة تشمل العلوم الإنسانية و العلوم الطبيعية ما دامت غاية السياسة أن تلعب دور المحرك الأول في عمليات الإنسان لخلق بشرية أرقى << (5)، فالسياسة بهذا المعنى تصبح أكثر من ضرورة في كل وسط اجتماعي لما تحمله من ملامح التغيير نحو الأفضل.

وهكذا يكشف لنا مفهوم الحبابي ان الهدف منها هو دراسة و تنظيم و خدمة المصلحة العامة على أن تعني هذه الأخيرة من جملة ما تعنيه توفير الاستقرار، و السلم، و ازدهار الاقتصاد ، و نشر التعليم ، و تقليص معدلات البطالة الخ...، و بمعنى آخر تقدم الإنسان و انتشار الحضارة (6) غير أن هذا الهدف يبقى مرهون بمدى اطلاع المسؤولين السياسيين على متطلبات المصلحة العامة ثم نجاحهم في انجازها.

2- الحرية و الاستقلال الذاتي .

إن اهتمام الحبابي الشديد في مشروعه الفلسفي و الحضاري (الشخصية الإسلامية) بالمشكلة السياسية كان الهدف منه الوصول إلى نظرية سياسية تنقذ من تخلف المجتمع العربي الإسلامي باعتبار أن السياسة مجال يضم و يحتوي على كل الأفكار (اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، تعليمية ، ...) التي من شأنها أن تفرز الحضارة و تصنع النهضة، و إذا كان يرى ضرورة حضور الفكر السياسي و السياسة كخطوة ضرورية من خطوات التقدم فإنه يربط ذلك بمفهوم جديد و ضروري هو مفهوم الحرية أو ما يطلق عليه اسم الاستقلال الذاتي للفرد .

ففي الإسلام يجب أن يكون الشخص غاية في حد ذاته من الجانب الأخلاقي، الاجتماعي، السياسي، الخ... كما هو الحال في فلسفة كانط الأخلاقية، وهذا ما يعني أن الإسلام يرفض أن يكون هذا الفرد وسيلة يستخدمها الآخرون لتحقيق غايات و منافع معينة وهذا ما ينطبق على النظام السياسي لأي دولة كانت، و لتحقيق هذه الغاية يجب أن نفترض مبدئياً وجود الاستقلال الذاتي للشخص (7) الذي يعكس مفهوم الحرية الفردية التي يبدوا من غير المقبول و من قبيل المستحيل أن تظهر لنا في بيئة معينة في شكل التزام أخلاقي، و إذا كان الإسلام من حيث أنه دين و دنيا فقه و معاملات فإنه يستمد صلاحيته من هذه الحرية و الاستقلال الشخصي أي من توافقه مع طبائع إنسانية معينة متفردة ف>> لا بد من أن نؤمن بفردية الشخص أنها نقطة الانطلاق ليكشف المرء وجوده و يكشف عنه <<(8)، ذلك الوجود الشخصي الحقيقي الذي بموجبه يشعر الإنسان انه قادر على تحقيق ما يطمح إليه من نزوع و تعال و تواصل مع الآخرين في كل الميادين الحياة، فالإرادة الشخصية الخاصة هي محور و أساس كل تقدم و نهضة، كما أنها تتجاوز نطاقها الفردي نحو المجتمع متى كانت قادرة حقا على التمتع بحرياتها الحقيقية، و كما كان الأمر كذلك استطاعت أن تساهم من قريب أو بعيد في ترقية القيم الإنسانية. فهي إما أن تتسجم مع الإرادة العامة أو أن تعارضها و هذا هو التوتر الحقيقي الذي يخصب الحياة السياسية و يجعل من >> الإنسان يسهم مباشرة في الإبداع بالعالم و في تسييره<<(9).

3- الفرد و الدولة .

يفترض البحث في الجانب السياسي في عملية النهضة و التقدم يفترض ضرورة العودة إلى مفهوم و عنصر السياسة و ما يمثله من دور فعال في هذه الأخيرة - أي عملية النهضة و التقدم- غير أنها هي بدورها أعني السياسة تشترط أمر آخر لا غنى عنه هو الحرية و الاستقلال الشخصي، والهدف من كل هذا إنما هو إضفاء مقدمات لا بد منها في صنع الحضارة من المنطلق السياسي . و في نفس الإطار يعود الحبابي ليؤكد

على ضرورة الحرية و الاستقلال الذاتي ودورها في بناء الحضارة >> هكذا يحقق المؤمن ترقية هامة بفضل المجهودات و الأعمال الشخصية و قد صرح الله بهذا في حديث قدسي : لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإن أحببته كنت سمعه الذي يسمع به و بصره الذي يبصر به و يده التي يبسط بها و رجله التي يمشي بها و لئن سألتني لأعطينه و لئن استعاذني لأعيذنه <<⁽¹⁰⁾. غير أن هذه الحرية كي تتم وفق ما نبغي ونريد يجب أن ترتبط بالعقل كونه القدرة الوحيدة التي بمفردها تسير مختلف القدرات نحو التحرر والتآلف و الانسجام ، كما أن للعقل دور أساسي هو تعليم الشخص بهدف الإصلاح و التوجيه والوعي على ضرورة الوحدة و التناسق و التكيف مع مختلف الحقائق سواء كانت مادية أو معنوية.

و من هنا يرى الحبابي أن الحرية و الاستقلال الشخصي ثم العقل هما أبرز العناصر المكونة للشخص مما يسمح بفهم جميع العلاقات الضرورية و العمل على التعالي و تجاوزها >> والاستقلال الذاتي و العقل ذاك ما يكون الشخص و يسمح له بأن يفهم حتميات الطبيعة ليتجاوزها <<⁽¹¹⁾ ، و يفهم الحتميات الاجتماعية و السياسية التي تتجسد في ظلم الأفراد و جورهم و الهدف من وراء ذلك هو القضاء على كل أنواع الاضطرابات وإعادة تنظيم المجتمع ، و منه كان الموضوع الذي يهتما هو مدى ارتباط الحرية و العقل بالدولة كجهاز سياسي، وكذا العلاقة بينهما. و عليه فان ذلك سيساعد على النمو و التقدم من جهة أو الزيادة في الاضطراب و التوتر من جهة أخرى، و إذا كان الحبابي قد اختار مناقشة هذه العلاقة -أي العلاقة بين الفرد و الدولة - فإن هذا يعود لأمرين هامين هما:

أولاً: لأن الواقع العربي الإسلامي يعيش حالة التخلف و الانحطاط جراء الاضطراب في هذه العلاقة و هذا لا يزال سائدا إلى غاية الآن و هو ما يعبر عنه بالمشكلة السياسية.

ثانيا: إعادة هيكلة هذه العلاقة و من ثمة التنظير لفكر سياسي قادر على صناعة النهضة وبلورة المشروع الحضاري التقدمي .

لقد طرح الحبابي المشكلة السياسية في العالم العربي الإسلامي بوصفها مشكلة تتراوح بين طرفين أولهما: الأفراد أو الجماعات المكونة لبنية لدولة .

و الثاني: الدولة كجهاز ممثل لهؤلاء الأفراد و الجماعات، وإذا كانت هذه الأخيرة ضرورية- أي الدولة - فإن الحياة برمتها لا تصلح لا لأية أمة أو لأية جماعة بشرية إلا إذا تهابت سلوكها الاجتماعي و انتظمت مصالحها بأي شكل من الأشكال ذلك لأن الإنسان مفطور بطبعه على عدم الرضا بما بين يديه من مال أو غيره يقول عز وجل: << وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ >> (12) فاحتاج الناس لمن يحميهم من عدوان بعضهم البعض لأن " الإنسان ذئب لأخيه الإنسان" كما يقول هوبز (13) داخل التجمع الإنساني ، إضافة لتنظيم أمورهم مجتمعين في حالة التعرض لعدوان خارجي >> فلا بد من الدولة للذود عن المستضعفين >> (14) و من هنا ستصبح الدولة عبارة عن جهاز إنساني.

غير أن محمد عزيز الحبابي يعتقد أن الدولة تخرج طابعها الطبيعي الانساني و الأخلاقي بمجرد أنها تمس بكرامة و بشخصية الفرد و الإنسان و خاصة إذا ما تعلق الأمر بالحرية، و هي في هذا إنما تحول دون " تشخصهم" (15) أي دون تحقيق حرياتهم في الرفض أو الطاعة فنتحول هذه الدولة من دولة تعمل لمصلحة الجماهير إلى دولة تعكس الديكتاتورية و الاستبداد السياسيين (16) اللذين كانا نتيجة لتخلي الأفراد عن وظيفتين هما :

1 -عدم التمرد على السلطة و الدولة وهذا في حقيقة الأمر من قبيل الواجبات .

2 -الاكتفاء فقط بالقيام بالواجبات التي تفرضها الدولة ، و ترك المطالبة بالحقوق حتى الطبيعية .

و من هنا تطرح من جديد مسألة العقل، و الوعي ، و الحرية الشخصية ، و إذا استمر الحال على ذلك ، فإن الدولة تصبح هي الجهاز الوحيد المخول لتشريع كل القوانين دون أدنى تدخل من أي طرف آخر، و نعني الأفراد و الجماعات على حد سواء ، و هذا تبعاً للتخلي عن الوظيفتين السابقتين ، و هنا بذات ينتقل الحبابي إلى مناقشة الفكر السياسي في الإسلام و الذي يجعله في مقابل الطرح السابق أي الدولة الدكتاتورية و المستبدة ف >> ليس لخليفة المسلمين أي فضل أو امتياز خاص فهو خليفة الله ما دام يخضع للشريعة طبقاً لمبادئ الكتاب و السنة في بعض الأوضاع يلجأ الخليفة إلى استشارة >> أهل الرأي و الأكفاء من الأمة فيلتزم بآراء أغلبيتهم وقد أصبحت قانون نافذ المفعول <<(17) ، و يزيد على هذا ما ورد في خطبة أو خليفة في الإسلام للرسول (صلى الله عليه وسلم).

>> أيها الناس ! قد وليت عليكم و لست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني و إن أسأت فقومني،

الصدق أمانة و الكذب خيانة و الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له ، و القوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله لا يدع احد منكم الجهاد فإنه لا يدع قوم إلا ضربهم الذل أطيعوني ما أطعت الله و رسوله فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله <<(18).

و بهذا يوضح لنا محمد عزيز الحبابي الأصول السياسية التي تقوم عليها الدولة و هي أصول ترتكز

على المبادئ الأخلاقية الإسلامية التي تنشأ تنظيم المجتمع و ضبط العلاقات بين أفرادها مما يمكنها من النزوع و التعالي نحو الأفضل و التي يبدو أن الأمة العربية الإسلامية في أمس الحاجة إليها و لكن يا ترى ما هو تفصيل هذه المبادئ؟.

يرى الحبابي أن أول طريق نحو التغيير الاجتماعي من الناحية السياسية إنما هو >> المساواة أمام

الشريعة بين الخليفة و بين مجموع الأفراد أنفسهم <<(19). و معنى هذا أنه لا تجب الطاعة لولي الأمر أو الخليفة إلا إذا خضع هو نفسه للحقيقة و الإرادة الإلهيتين التي تتجلى في المصلحة العامة فمن غير المعقول

أن يضع الحاكم أو ولي الناس على أمورهم قوانين تطبق عليهم دون سواه، فمثل هذا النوع من الحكم يمثل أعلى مراتب الاستبداد و الظلم و التعسف السياسي و هذا بذات ما تعيشه أمتنا ، أي مراعاة و نشاد العامة أي لكل ما يعود نفعه على مجموع أفراد الأمة⁽²⁰⁾، و ليس مصالح الأقليات هذا أولاً.

أما ثانياً: و هو الدفاع عن الضعيف ضد استبداد السلطة و هذا من الناحية الداخلية .

أما ثالثاً : و هو الدفاع عن الأمة ضد أي ظلم خارجي و من هنا فإن وظيفة الدولة هي القيام بما تمليه

الإرادة العامة التي تتجلى في المصلحة العامة .

فليس للخليفة في الإسلام أي امتياز خاص و المشروعية التي يحضها بها من طرف المحكومين إنما

يجب أن يستمدّها من مدى خضوعها للشريعة و كذا لجوئه إلى استشارة أهل الرأي و تابعيه أي الحكم

بالشورى يقول تعالى : >> وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ

<<(21) . ويقول أيضا: >> فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ

فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ <<(22) . و

قد وردت أحاديث صحيحة عديدة و متنوعة عن الرسول (صلى الله عليه و سلم) التي يحث فيها على

ضرورة الأخذ بمبدأ الشورى .

و على هذا الأساس فإذا تعمقنا في نظام الشورى في الإسلام لرأينا فيه لمحة من أجمل لمحات

الديمقراطية، و أصلاً سياسياً من أصول الحكم الديمقراطي فمن معاني الديمقراطية عدم استبداد الحاكم

برأيه و ألا يقطع بأمر إلا بعد الاستشارة⁽²³⁾.

فالنظام الشوري هو أساس الديمقراطية الإسلامية الحقيقية التي تتميز بالشمولية الزمانية و المكانية و

هذا ما يتطابق مع حديث الرسول (صلى الله عليه و سلم) في قوله: >> لا طاعة لمخلوق في معصية

الخالق <<، ما يعني أن المعنى الأساسي و الأخلاقي للشهادة الأولى في الإسلام " لا إله إلا الله " و التي

توجب على كل مؤمن أن يراقب ممارسة السلطة وأن ينصح المسئولين >> يجب على كل فرد من الأمة أن يمارس مراقبة ديمقراطية مباشرة على سير الأمور العامة <<(24). و هذا بالذات هو الالتزام السياسي و الاجتماعي الحقيقي، و الواجب على كل فرد داخل الأمة و الدولة والذي يعكس في مبدأ " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " .

و على هذا الأساس يرى الحبابي أنه و بحكم هذا المبدأ ينبغي على الشخص أن يسهر على حق سير الأخلاق و المعاملات اليومية داخل المجتمع الإنساني (25) .يقول تعالى: >> وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ << (26) .

و إذا كان من واجب المسلمين كأمة أن يمارسوا هذا المبدأ - أي مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- فإن هذا لا يعني أن المسؤولية ملقاة على كاهل كل شخص من أفراد الأمة أي من واجب كل واحد أن يكون رقيب على مجموع ما حوله ، و على الدولة حماية سلامة الأخلاق و السلوك الاجتماعي العام وهذا لخدمة المصلحة العامة ، و ينطوي هذا المبدأ على ثلاث درجات تبعا لحديث الرسول (صلى الله عليه و سلم): >> من رأي منكم منكر فليغيره بيده (و هذا بفرض السلطات و وضع القوة في خدمة العدالة و النظام الأخلاقي ، بما فيها سلطة الحاكم) فإن لم يستطع فبلسانه (و هذا واجب رجال الصحافة و الفكر و الخطباء و المرشدين الداعية) فإن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان ما يعني على الأقل الاستتار الباطني الصامت و خضوع وقتي للأوضاع الراهنة كراهية و ترقب لفرصة القول ثم العمل باليد<< (27).

ويرى الحبابي أنه يجب العمل بهذا المبدأ أي- مبدأ الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر- كشاهد على الناس و شاهد على نفسه كفرد أي كما كان محمد نفسه " الإنسان النبي " و " النبي الإنسان " و الصحابة و عليه فهو إذن جهاد في سبيل العدالة فنحن إذن مسؤولون فردا فردا أو حسب وسعنا عن تحد سير العالم

>> لكي لا تختلط الجهود بين العدل و الظلم و بين الحق و الباطل << (28). و بهذا نجد الشريعة تحد من جنوح الحاكم و ذوي الجاه و السلطان وترد هؤلاء دوما للسلطة العليا التي تمنع المساس بالكرامة الشخصية و تحول دون تسلط كل قوي و هذا بالذات ما يعتقد الحبابي قد جاء بعد ذلك مجسدا في نظام الديمقراطية فهذه الأخيرة >> تحرص بما لها من قوى على أن يصبح للشعب أكثر تضاماً لمراقبة رجال التنفيذ وأن مبدأ فصل السلطات (التشريعية ، القضائية و التنفيذية) يخضع المسؤولين عن كل سلطة لمراقبة رجال السلطة الآخرين مما يعزز الإرادة (الدستور) ، و يحول قدر الإمكان دون استغلال السيادة العامة في المصالح الخاصة << (29).

و هكذا تصبح وظيفة الدولة الأصلية الاستجابة للإدارة الأمة و خدمة كل شخص والخضوع لمراقبة المجموع(30)، و ذلك أن الدولة التي لا تحترم الشريعة لا يجوز لها أن تطالب رعاياها بطاعتها و إذا حدث العكس وجب عليهم أن يتعاونوا معها و إن يخضعوا لها و هذا حتى تنتظم شؤون الحياة و تنفي الفوضى المدمرة فينفذوا أوامرها وأن ينتهوا عما نهت عنه و هذا وفقا لنص قرآني : >> يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ << (31)، و يقول النبي صلى الله عليه وسلم : >> اسمعوا و أطيعوا ، و إن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله << (32).

و بهذا يقرر محمد عزيز الحبابي ضرورة الخضوع للدولة غير أن هذا يستلزم واجبات أخرى كقيام الدولة بواجباتها اتجاه المؤمنين العباد و واجب المراقبة على سير أمور الدولة والأمة ، ثم أنه من واجبنا نحن كرعايا أن لا نعارض ضميرنا أو الشريعة حين قيامنا بأي عمل حتى و إن تعارض ذلك و ظلم الدولة و استبدادها و ما دامت الدولة تحترم الشريعة لن يجوز لها أن تطالب بطاعتها إلا إذا حققت العدل و هذا هو معنى كلمة خليفة الرسول (صلى الله عليه وسلم) المشهورة " فَإِنْ أَحْسَنْتَ فَأَعِينُونِي ، و إن أسأت فقوموني "

و نستنتج مما تقدم أن محمد عزيز الحبابي يضع من شروط التقدم الحضاري إعادة النظر في الجهاز الذي ينظم العلاقات داخل الجماعة و الدولة باعتبار أن هذه الأخيرة هي العنصر الأساسي في ذلك هذا من جهة .

أما من جهة أخرى فلقد تصور الحبابي أن أساس التقدم يجب أن يبنى على العديد من العناصر السياسية في مقدمتها فاعلية الفرد و حرية ، و استقلاله الذاتي ، حيث أن تغير الأوضاع من السيئ إلى الأحسن يتوقف على الفاعلية يقول تعالى : << إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ >> (33) . وإلى جانب هذا فإن النظام الأمثل لتسيير شؤون الدولة هو النظام الشوري الديمقراطي وهو النظام المخالف للحكم المطلق و الاستبداد بالسلطة و يصون الحريات (34) .

و هكذا يكون الحبابي قد ربط بين النظام السياسي في الإسلام و بين نظام وضعي هو الديمقراطية ، حيث أن الثاني تابع و خاضع للأول >> فالحكم الشوري حقيقة رئيسية من حقائق الديمقراطية بل جوهرها و لبها << (35) ، و أن هذا النظام هو مزيج يربط بين السلطتين الروحية و الزمانية ، بين الدولة و الدين و يتجاوز مفهوم العلمانية بحكم أن مصدر التشريع هو ما جاء به الله و رسوله (صلى الله عليه و سلم) ، ف : >> فالإسلام يشكل واقعا وحيدا يتحدى التحليل و يظهر نفس الواقع كدين متطور بوجه معين ، وكدولة متطورة من زاوية أخرى << (36) .

آخر القول : أن محمد عزيز الحبابي يعد بحق من بين أهم المفكرين المعاصرين في الساحة العربية و الإسلامية . و الذي حاول جاهدا بفكره الشخصاني أن يبين مدى العلاقة الموجودة بين الواقع السياسي و مشكلة التخلف . فلا مجال للحديث عن الحضارة و التقدم إذا بقي المجتمع يفتقر أولا وقبل كل شيء إلى سياسة حكيمة و رشيدة تصهر على المصلحة العامة للفرد و الأمة ، و تحافظ في نفس الوقت على أهم شرط تبني عليه الحياة السياسية برمتها أي الحرية و الاستقلال الذاتي . فكلما كان المجتمع يتمتع بالحرية في هذا الإطار استطاع أن

يتقدم إلى الأمام تبعا لما تخلفه هذه الحرية من تعدد في الآراء و الأطروحات و مناقشات حول أي قضية تهم الفرد و الأمة على حد سواء . و في كل هذا قدم هو نفسه نموذجا سياسيا مثاليا للعالم العربي الإسلامي يمكنه من التقدم و النهوض من جديد . هذا النموذج هو مزيج بين الأصول السياسية في الإسلام كما عرفت منذ عهد الخلفاء الراشدين و بالتحديد مع الخليفة الأول للمسلمين و بين الطرح السياسي الغربي المتمثل في الديمقراطية الليبرالية الحديثة و المعاصرة . فلا تعارض بين الإسلام و الديمقراطية ، بل إن هذه الأخيرة ترجع في جذورها الأولى إذا ما تعمقنا في تحليل مبادئها ترجع إلى الإسلام قبل أربعة عشر قرن خلت .

هوامش البحث

(¹) - سورة النساء ، الآية :78 .

(²) - محمد عزيز الحبابي ، من الحريات إلى التحرر، دار المعارف ، مصر ، 1972 ، ص 34 .

(³) - المصدر نفسه ، ص ص 34-35 .

(⁴) - المصدر نفسه ، ص 31 .

(⁵) - المصدر نفسه ، ص 31 .

(⁶) - المصدر نفسه ، ص 33.

(⁷) - محمد عزيز الحبابي ، الشخصية الإسلامية ، دار المعارف ، مصر ، 1969، ص 54 .

(⁸) - الحبابي ، من الحريات إلى التحرر ، مصدر سابق ، ص 27 .

(⁹) - الحبابي ، الشخصية الإسلامية ، مصدر سابق ، ص 55 .

(¹⁰) - المصدر نفسه ، ص 55 .

(¹¹) - المصدر نفسه ، ص 56 .

(¹²) - سورة العاديات ، الآية : 08 .

(¹³) - توماس هوز (1588 - 1679) ، فيلسوف مادي إنجليزي واضع مذهب المادية .

(¹⁴) - الحبابي ، من الحريات إلى التحرر، مصدر سابق ، ص 25 .

(¹⁵) - التشخصن: مفهوم جديد يعود اشتقاقه اللغوي إلى الفعل تشخصن . قام بصياغته الحبابي ومن قبله مؤسس الفلسفة الشخصية

الفرنسي اميل مونييه ، ومن ضمن ما يعني أن التشخصن تجربة إنسانية فريدة من نوعها خاصة خالصة تمكن صاحبها من تجاوز كل

الأطر و المحددات الاجتماعية الجغرافية و العرقية مما يسمح له بلأن يوظف كل طاقاته و إمكاناته الكامنة بحرية تامة بهدف تغيير واقعه

المترددي إلى واقع جديد أفضل منه ،كما يعني التشخصن عملية ذاتية تتطلق من أعماق الذات الإنسانية تعبر عن حركة متواصلة تنقل

الذات من كائن الى شخص إلى إنسان مما يسمح له بالتفكير في الأفضل.

(¹⁶) - الحبابي ، الشخصية الإسلامية ، مصدر سابق ، ص 56.

(¹⁷) - المصدر نفسه ، ص 56 .

(¹⁸) - أنظر سقيفة بني ساعدة، خطبة أبي بكر ، سيرة ابن هشام ، ص 1520 .

(¹⁹) - الحبابي ، الشخصية الإسلامية ، مصدر سابق ، ص 27 .

(20) - الحبابي ، من الحريات إلى التحرر، مصدر سابق ، ص 27 .

(21) - سورة الشورى ، الآية : 38 .

(22) - سورة آل عمران ، الآية : 159 .

(23) - عبد المعطي محمد - محمد جمال شرف ، خصائص الفكر السياسي الإسلامي و أهم نظرياته ، دار الجامعات المصرية ، 1975، ص 74.

(24) - الحبابي ، الشخصانية الإسلامية ، مصدر سابق ، ص 57 .

(25) - الحبابي ، الحبابي محمد عزيز ، من المنغلق إلى المنفتح (عشرون حديثاً عن الثقافات القومية والحضارة الإنسانية)، ترجمة محمد برادة ، مكتبة الأنجلومصرية ، ط1، القاهرة، 1973، ص 70 .

(26) - سورة آل عمران ، الآية : 104.

(27) - الحبابي ، من المنغلق إلى المنفتح ، مصدر سابق ، ص 71 .

(28) - الحبابي ، الشخصانية الإسلامية ، مصدر سابق ، ص 57 .

(29) - الحبابي ، من الحرية إلى التحرر، مصدر سابق، ص 37 .

(30) - الحبابي ، الشخصانية الإسلامية ، مصدر سابق ، ص 57 .

(31) - سورة النساء ، الآية : 59 .

(32) - رواه البخاري .

(33) - سورة الرعد ، الآية: 11 .

(34) - الحبابي ، من الحريات إلى التحرر ، مصدر سابق ، ص 30.

(35) - محمد - شرف ، مرجع سابق ، ص 77 .

(36) - هشام جعيط ، الشخصية العربية الإسلامية و المصير العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1990، ص 119.

قائمة المصادر والمراجع:

I- المصادر:

- 1- القرآن الكريم
- 2- صحيح البخاري .
- 3- الحبابي محمد عزيز ، الشخصية الإسلامية ، دار المعارف ، مصر ، 1969.
- 4- الحبابي محمد عزيز ، من الحريات إلى التحرر، دار المعارف ، مصر ، 1972 .
- 5- الحبابي محمد عزيز ، من المنغلق إلى المنفتح (عشرون حديثاً عن الثقافات القومية والحضارة الإنسانية)، ترجمة محمد برادة ، مكتبة الأنجلومصرية ، ط1، القاهرة، 1973.

II- المراجع :

- 1- جعيط هشام ، الشخصية العربية الإسلامية و المصير العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1990.
- 2- محمد عبد المعطي - شرف محمد جمال ، خصائص الفكر السياسي الإسلامي و أهم نظرياته ، دار الجامعات المصرية، 1975.